A S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/45/216
S/21248
12 April 1990
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

الجمعية العامة
مجلس الأمن

UN LIBRARY
UN/SA COLLECTION

الجمعية العامة
الدورة الخامسة والاربعون
البنود ١٢ و ٩٣ و ٩٤ و ١٠٣ و ١١٢ من القائمة الاولية*

مجلس الامن
السنة الخامسة والاربعون

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

التنفيذ الفعّال لصكوك الامم المتحدة المتعلقة بحقوق الانسان والاداء الفعّال للهيئات المنشأة بموجب هذه الصكوك

القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري

منع الجريمة والقضاء الجنائي

التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة

رسالة مؤرخة ١٢ نيسان/ابريل ١٩٩٠ وموجهة
الى الامين العام من القائم بالاعمال المؤقت
للبعثة الدائمة لاسرائيل لدى الامم المتحدة

تلقيت تعليمات من حكومتي بأن أوجه انتباهكم الى المقتطفات المرفقة من "التقارير القطرية عن ممارسات حقوق الانسان لعام ١٩٨٩" ، التي نشرتها وزارة خارجية الولايات المتحدة الامريكية ، والتي تتضمن معلومات عن حالة حقوق الانسان في ماليزيا . وقد وضعت خطوطا تحت الفقرات ذات الاهمية الخاصة .

---

* A/45/50 .

ونظرا لاهمية هذه المعلومات ، يشرفني أن أطلب اصدار المقتطفات المرفقة بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة في اطار البنود ١٢ و ٩٣ و ٩٤ و ١٠٣ و ١١٣ من القائمة الاولية ، ومن وثائق مجلس الامن .

(توقيع) جوهان بين
السفير
الممثل الدائم بالنيابة

مرفق

مطبوعات اللجنة المشتركة

الكونغرس الاول بعد المائة
الدورة ٢

التقارير القطرية عن ممارسة حقوق الإنسان لعام ١٩٨٩

تقرير

مقدم الى

لجنة الشؤون الخارجية
مجلس النواب
و
لجنة العلاقات الخارجية
مجلس شيوخ الولايات المتحدة

من
وزارة الخارجية

عملا بالبندين ١١٦ (د) و ٥٠٢ باء (ب) من قانون المساعدة الخارجية لسنة ١٩٦١ ، بصيغته المعدلة

شباط/فبراير ١٩٩٠

طبع لكي تستخدمه لجنة الشؤون الخارجية ولجنة العلاقات الخارجية التابعتين لمجلس النواب ومجلس الشيوخ على التوالي

مكتب مطبوعات حكومات الولايات المتحدة
واشنطن : ١٩٩٠

ماليزيا

لدى ماليزيا نظام حكومة برلماني يقوم على الانتخابات الحرة التي تتبارى فيها مختلف الاحزاب ، والتي تقوم جميعها تقريبا على أساس العرق . وماليزيا مجتمع متعدد الاعراق ، ويشكل الملايويون ما يربو على أكثر من نصف السكان بقليل ، أما الجزء الباقي فيتكون من الصينيين (نحو ٣٣ في المائة) ، والهنود (نحو ١٠ في المائة) ، والعديد من الاقليات الاخرى . وقد فازت الجبهة الوطنية الحاكمة (والتي تتكون من الاحزاب الثلاثة الرئيسية وعدد من الاحزاب الصغيرة) بثلثي أعضاء البرلمان الاتحادي أو بأغلبية أكبر في جميع الانتخابات العامة التي أجريت منذ عام ١٩٥٧ ، ولكن أحزاب المعارضة ناشطة وتشارك بصوت مسموع في النظام السياسي ، وفي بعض الاحيان تكون لها السيطرة على الحكومات على مستوى الولايات . وماليزيا هي اتحاد مكون من ١٣ ولاية ، وتحتفظ حكومات الولايات بالسلطة فيما يتعلق بعدد من المجالات الهامة ، بما في ذلك استخدام الاراضي ، والديانة .

ومنذ أواخر الاربعينات وحتى عهد قريب ، كانت قوات الدفاع موجهة في المقام الاول الى احتواء تمرد شيوعي رئيسي بدأ في عام ١٩٤٨ وبلغ ذروته في الخمسينات . وتذكر الحكومة أن الامن الداخلي لا يزال موضع قلق بسبب التمرد الذي لا يزال يشب في بعض المناطق الواقعة على الحدود ، وأحداث الشغب فيما بين الطوائف والتي راح ضحيتها مئات عديدة من الاشخاص في أعقاب الانتخابات الوطنية في عام ١٩٦٩ ، ومشكلة المخدرات التي تواجه البلد بصورة خطيرة ، والتي تصنفها الحكومة على أنها تشكل تهديدا للامن الوطني . وتورد الحكومة هذه العوامل الثلاثة كمبرر للقوانين التي تسمح بالاحتجاز الوقائي ، ولكن جماعات حقوق الانسان تقول بأن هذه القوانين تستخدم في المقام الاول لقمع المنشقين .

ومما ساعد ماليزيا على أن تصبح من أكثر البلدان النامية تمتعا بالرخاء هو وجود اقتصاد سوقي حر وقوي ، ووفرة الموارد الطبيعية ، وقلة عدد السكان نسبيا .

وتتمثل الشواغل الاساسية المتعلقة بحقوق الانسان في ماليزيا في الاحتجاز بدون محاكمة ، والقيود المفروضة على المراجعة القضائية لعمليات الاحتجاز ، علاوة على القيود المفروضة على حرية تكوين الجمعيات ، وعلى حرية الصحافة . وفي أواخر عام ١٩٨٧ ، أصبح احتجاز ١٠٦ أشخاص بدون محاكمة بموجب قانون الامن الداخلي أحد الامور التي تركز عليها الاهتمام بشكل كبير . وبحلول حزيران/يونيه ١٩٨٩ ، تم الافراج عن

جميع هؤلاء المحتجزين ، وألغيت القيود المفروضة على تحركاتهم وأنشطتهم . بيد ان التعديلات التي سنها البرلمان في الشهر نفسه فيما يتعلق بقانون الأمن الداخلي تحد كذلك من سلطة الهيئة القضائية فيما يتعلق بمراجعة أحكام الاحتجاز بموجب قانون الأمن الداخلي ، وقانون المخدرات الخطرة ، وقانون الطوارئ .

ولا تزال القيود المفروضة على استقلال السلطة القضائية الماليزية تشكل أحد مجالات القلق الرئيسية . ويرى الكثير من المراقبين القانونيين وغير القانونيين أن هناك من الدلائل ما يشير الى أن المحاكم ، عند نظرها في القضايا ذات التشعبات السياسية ، تحجم بصورة متزايدة عن اتخاذ مواقف يمكن للفرع التنفيذي أن يرى فيها تحديا للسلطة التنفيذية .

احترام حقوق الانسان

الفرع ١ - احترام كرامة الشخص ، بما في ذلك أن يكون في منجى من :

أ - القتل السياسي وغيره من أفعال القتل الخارج عن نطاق القضاء

ليست هناك تقارير تفيد بقيام الحكومة أو أي منظمة سياسية أخرى بارتكاب أفعال القتل بدافع سياسي أو غيره من أفعال القتل الخارج عن نطاق القضاء .

ب - حالات الاختفاء

ليس هناك ما يدل على حدوث عمليات خطف أو اعتقالات سرية أو احتجاز سري يمكن عزوها الى الحكومة أو الى قوى غير حكومية أو الى قوى المعارضة . وكانت هناك تقارير تفيد بأن سلطات الأمن ، في عدد من الحالات ، انتظرت بضعة أيام بعد الاحتجاز قبل إعلام أسرة الشخص المحتجز .

ج - التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة

يندر وجود ادعاءات فيما يتعلق بالتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة ، رغم أن العديد من المواطنين الماليزيين الذين احتجزتهم الحكومة في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٧ يدّعون أن سلطات الأمن أساءت معاملتهم ، وخاصة أثناء المرحلة الأولى من الاحتجاز . وتتضمن ادعاءاتهم تهما بالحرمان من النوم ، والتهديد ، وتوجيه الألفاظ النابية ، والضرب ، في حالة واحدة

على الاقل . وذكر بعض المحتجزين السابقين أنه بعد الإفراج عنهم عقب احتجازهم بموجب قانون الامن الداخلي أنه على الرغم من عدم وجود تعذيب بمعنى الكلمة ، فإن هناك تباينا في معاملة المحتجزين من قبل السلطات ، ويتعرض بعضهم لمعاملة أقسى من البعض الآخر .

د - الاعتقال أو الاحتجاز أو النفي بشكل تعسفي

يمكن للحكومة أن تحتجز المشتبه فيهم دون أن يكون لهم حق الاستفادة من المراجعة القضائية بموجب ثلاثة قوانين هي : قانون الأمن الداخلي لعام ١٩٦٠ ، قانون الطوارئ (السلطات الضرورية) لعام ١٩٦٩ ، قانون المخدرات الخطرة لعام ١٩٨٥ .

وضع قانون الامن الداخلي لعام ١٩٦٠ على غرار التشريع الذي سنته الإدارة الاستعمارية البريطانية أثناء التمرد الشيوعي الذي وقع في الخمسينات ، ويستهدف القانون مكافحة التخريب الداخلي . ويخول للسلطة أن تحتجز لفترة تصل إلى ٦٠ يوما أي شخص قد يتصرف "بطريقة تمس أمن ماليزيا" . أما الاحتجاز لفترات أخرى (لفترة عامين قابلة للتجديد) فيجب أن يأذن به وزير الداخلية . وعلى الوزير أن يبلغ المحتجزين بالتهم الموجهة إليهم وأن يمنحهم فرصة الاحتجاج على تلك الاتهامات أمام مجلس استشاري . ويستعرض المجلس الاستشاري كل حالة كل ستة شهور على الاقل . على أن قرارات وتوصيات المجلس الاستشاري ليست ملزمة للوزير ، ولا يتم الإعلان عنها مطلقا ، كما أنها غالبا لا تعرض على المحتجزين . وقد رفض عدد من المحتجزين بموجب قانون الأمن الداخلي الاشتراك في عملية الاستعراض في ظل هذه الظروف .

ولا تنشر الحكومة الماليزية أية احصائيات أو تدلي بأي بيانات عامة ومنتظمة عن عمليات الاحتجاز التي تتم بموجب قانون الأمن الداخلي . ولا تتوافر معلومات موثوق بها عن عدد المحتجزين . بيد أنه في آذار/مارس ١٩٨٩ ، أبلغ نائب وزير الداخلية البرلمان بأن هناك ٧٠ شخصا محتجزين آنذاك بموجب قانون الأمن الداخلي . وقبل عملية الاحتجاز التي تمت في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٧ بموجب قانون الأمن الداخلي ، انخفض عدد المحتجزين لفترات طويلة بموجب هذا القانون من نحو ٥٠٠ في عام ١٩٨١ إلى نحو ٣٥ . على أنه في تشرين الأول/اكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ ، قامت السلطات الماليزية ، بعد أن أشارت إلى وجود خطر حدوث نزاع عنصري خطير ، باحتجاز ١٠٦ أشخاص آخرين ، منهم أعضاء برلمانيون من الحكومة والمعارضة ، ونقاد اجتماعيون ، وأكاديميون ، ومدافعون عن البيئة ، وناشطون دينيا . ومع ذلك ، لم يتهم أي منهم أمام المحكمة بارتكاب أي نشاط غير قانوني . وبحلول حزيران/يونيه ١٩٨٩ ، تم الافراج

عن جميع هؤلاء المحتجزين كما ألغيت القيود المفروضة على تحركاتهم . وفي عام ١٩٨٨ ، احتجزت الحكومة ١١ ماليزيا من ساراواك بموجب قانون الأمن الداخلي ؛ وتم الافراج عنهم جميعا بحلول تموز/يوليه ١٩٨٩ . واعتقل أيضا ثلاثة وعشرون شخصا من ولايتين شماليتين في عام ١٩٨٨ بموجب قانون الأمن الداخلي بتهمة الاشتباه في ارتكاب جريمة الحرق المتعمد . وأعلن ناطق بلسان الحزب الإسلامي الماليزي المعارض أن العديد من الأشخاص الذين تم اعتقالهم هم من أعضاء ذلك الحزب . وقال الناطق إن الحزب سيجري تحقيقا لتحديد ما إذا كانت عمليات الاعتقال هي لأسباب سياسية ، لكنه لم يعين الوقت الذي سيتم فيه هذا التحديد . وادّعى مراقبو حقوق الإنسان أن تلك الاعتقالات لا مبرر لها لأنه كان بالإمكان اعتقال المتهمين ومحاكمتهم بموجب القوانين الجنائية التي تجرم جريمة الحرق عمدا .

وفي آذار/مارس ١٩٨٨ ، أمرت المحكمة العليا بالافراج عن محام بارز وزعيم للمعارضة كان قد تم احتجازه بموجب قانون الأمن الداخلي ، على أساس أن اعتقاله لم يكن قانونيا . وبعد ثماني ساعات من الافراج عنه اعتقل مرة أخرى بموجب أمر اعتقال جديد في ظل قانون الأمن الداخلي . وفي تموز/يوليه ١٩٨٨ وحزيران/يونيه ١٩٨٩ ، عدل البرلمان قانون الأمن الداخلي بحيث يفرض تقييدات إضافية على عمليات المراجعة القضائية لعمليات الاحتجاز . وتضفي التعديلات التي أدخلت على القانون في عام ١٩٨٨ الصفة الشرعية على أوامر الاحتجاز بغض النظر عن حالات عدم الدقة فيما يتعلق بالمكان أو الوقائع ، في حين يقصر تشريع عام ١٩٨٨ المراجعة القضائية لأوامر الاحتجاز الصادرة عن الحكومة على المسائل الإجرائية . ودافعت الحكومة عن التعديلات بقولها بأنه لا ينبغي السماح للأحكام الصادرة عن المحاكم أن تحل محل عملية اتخاذ القرارات من جانب السلطة التنفيذية في المسائل المتصلة بالأمن الوطني . واحتج زعماء المعارضة ومجلس نقابة المحامين علنا على التعديلات التي أدخلت في عام ١٩٨٩ على قانون الأمن الداخلي على اعتبار أنها تلغي سيادة القانون .

ويعود قانون الطوارئ (السلطات الضرورية) لعام ١٩٦٩ إلى أحداث الشغب الطائفية التي وقعت في ذلك العام . فحالة الطوارئ التي أعلنت في ذلك الوقت لم يتم إلغاؤها ، رغم أن البرلمان استعاد سلطته التشريعية في عام ١٩٧١ . ويخول قانون الطوارئ الحكومة سلطة احتجاز أي شخص "لصالح السلامة العامة أو الدفاع عن ماليزيا" . وكما هي الحال بموجب قانون الأمن الداخلي ، فإنه يتوجب إبلاغ المحتجزين بالتهم الموجهة إليهم ويمكنهم الطعن أمام مجلس استشاري . ومنذ عام ١٩٨٥ استخدم قانون الطوارئ في عدد من القضايا الجنائية الخطيرة التي لا تتصل بمخدرات .

أما قانون المخدرات الخطرة (التدابير الوقائية الخاصة) لعام ١٩٨٥ فقد سنّه البرلمان لإعطاء الحكومة سلطة خاصة لاعتقال الاشخاص الذين يشتبه في اتجارهم بالمخدرات . ويمكن احتجاز الاشخاص المشتبه فيهم بموجب هذا القانون لفترات متعاقبة مدة كل منها سنتان مع اجراء استعراض دوري يقوم به مجلس استشاري . وخلافا لقانون الأمن الداخلي وقانون الطوارئ ، فإنه في ظل قانون المخدرات الخطرة يكون رأي المجلس الاستشاري ملزما للوزير . واعتبارا من حزيران/يونيه ١٩٨٩ ، كان هناك نحو ٣٠٠ ١ من المشتبه في اتجارهم بالمخدرات قيد الاحتجاز بموجب هذا القانون . وكما هي الحال بالنسبة للقانونين الآخرين المتعلقين بالأمن ، فقد أدخل تعديل على قانون المخدرات الخطرة في عام ١٩٨٨ لإضفاء الشرعية على أوامر الاعتقال التي تنطوي على أخطاء معينة ، كما أدخلت عليه تعديلات في عام ١٩٨٩ لمنع الطعون القانونية لأوامر الاعتقال . وأعرب المراقبون القانونيون عن نفس القلق الشديد إزاء هذه التعديلات .

وفيما يتعلق بالسخرة أو العمل الاجباري ، انظر الفرع ٦ - ج .

هـ - الحرمان من المحاكمة العلنية العادلة

هناك تقييد شديد على الحق في المحاكمة العادلة فيما يتعلق بالمسائل المتصلة بالأمن التي يطبق فيها قانون الأمن الداخلي . أما القضايا المدنية والجنائية العادية وبعض القضايا المتصلة بالأمن فيتم إجراء المحاكمات الخاصة بها في إطار نظام قضائي عادل وعلني مستمد من التشريع البريطاني . ويجب توجيه الاتهامات إلى المتهم خلال ٢٤ ساعة من إلقاء القبض عليه ، وعلى الشرطة أن تقرر خلال ١٤ يوما ما إذا كان ينبغي عرض القضية على المحكمة . وللمتهمين الحق في أن يكون لهم محام ، ويمكن للمحامين تمثيل عملائهم دون أن يتعرضوا هم أنفسهم للعقوبة . والكفالة متاحة ، وتطبق داخل المحكمة قواعد مشددة فيما يتعلق بتقديم البراهين . ويجوز للمتهمين استئناف أحكام المحاكم المحلية أمام المحاكم الاتحادية ، ويجوز لهم أيضا ، في القضايا الجنائية ، التماس الرأفة من الملك أو حكّام الولايات المحليين ، حسب الاقتضاء .

والاشخاص الذين يتم اعتقالهم وتوجيه الاتهام اليهم لارتكاب انتهاكات تتعلق بالأسلحة النارية تتم مقاضاتهم عادة بموجب أحكام قانون الأمن الداخلي التي تنطوي على حكم الزامي بالإعدام في حالة الإدانة . أما الجرائم الاخرى المتصلة بالأمن ، سواء كانت تستوجب عقوبة الإعدام أم لا ، فيمكن إجراء المحاكمات الخاصة بها بموجب اجراءات خاصة يرد بيانها في اللوائح الأساسية لعام ١٩٧٥ (قضايا الأمن) . ويسمح للمتهم بأن

يكون له محام ، لكنه في بعض الاحيان لا يحصل على بيان القرائن قبل المحاكمة التي تتم عن طريق قاض وحيد بدون هيئة محلفين ؛ ويمكن استجواب الشهود في غياب المتهم . ومن القرائن المقبولة شهادة الشهود والقرائن الثانوية ، وشهادة الابناء والازواج ، والبيانات التي يتم الإدلاء بها أمام الشرطة وتنطوي على إدانة ذاتية ، والمعلومات المستمدة من التسجيلات والمراسلات التي يتم الاستيلاء عليها . وإذا وجد المتهم مذنبا ، يتوجب على القاضي أن يفرض عليه أقصى عقوبة . ووفقا لما ذكرته مصادر قانونية محلية ، فإن هذه الاحكام المتعلقة بالمحاكمات الخاصة نادرا ما تستخدم على الإطلاق .

ودرج عامة الجمهور والاوساط القانونية على اعتبار أن الهيئة القضائية الماليزية ملتزمة بحكم القانون . وأظهر النظام القضائي على مر السنين درجة غير عادية من الاستقلال ، ولا يتردد في إصدار أحكام ضد الحكومة في قضايا جنائية أو مدنية أو حتى ، في بعض الاحيان ، في قضايا كبرى ذات تشعبات سياسية . ومن الامثلة على تلك القضايا الكبرى ذات التشعبات السياسية ما حكمت به المحكمة العليا في شباط/فبراير ١٩٨٨ من أن الحزب الذي له الغلبة في الائتلاف الحكومي مشكّل بطريقة غير قانونية .

ومع ذلك ، ففي عام ١٩٨٨ عدل البرلمان الدستور الماليزي بما يقضي بحذف الفقرة التي تمنح المحاكم حق السلطة القضائية ، وحلّت محلها فقرة مفادها أن الولاية القضائية للمحاكم وسلطتها "يتم منحهما بموجب القانون الاتحادي أو في ظله" . ورغم أن الاثار العملية المترتبة على هذا التعديل لم تتضح بعد ، فإن بعض أعضاء الاوساط القانونية يوجهون اتهاما مفاده أن هذا التعديل يجرد السلطة القضائية من الاساس الدستوري لسلطتها ، ويجعلها تعتمد اعتمادا كليا على التشريعات المحددة التي يصدرها البرلمان .

وفي تطور آخر وقع في عام ١٩٨٨ ويمس السلطة القضائية ، قام الملك بعزل رئيس المحكمة العليا في ٨ آب/أغسطس بناء على توصية لإحدى المحاكم التي نظرت في الاتهامات التي وجّهتها الحكومة اليه . ومن بين هذه الاتهامات التحيز والتعصب في الخطب التي ينتقد فيها الحكومة ، وكتابة رسالة موجهة إلى ملك ماليزيا يشير فيها اعتراضات على الانتقاد الذي وجهه رئيس الوزراء إلى السلطة القضائية مما تسبب في سوء الفهم بين رئيس الوزراء والحكّام بالوراثة . وأوقف خمسة من قضاة المحكمة العليا لما قاموا به من اجراءات تتصل بالقضية . وأمرت محكمة أخرى عيّنها الملك بإعادة تعيين ثلاثة من القضاة في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٨ ، وبفصل الآخرين من منصبيهما . ويعتقد معظم

المراقبين غير الحكوميين أن المقصود بعمليات الفصل هو على وجه التحديد تعزيز سيطرة رئيس الوزراء على السلطة القضائية .

واستمرت في عام ١٩٨٩ التشعبات التي أثارتها القضية المرفوعة ضد رئيس المحكمة العليا السابق . وفي آذار/مارس ١٩٨٩ ، رفع مجلس نقابة المحامين الماليزيين دعوى بانتهاك حرمة المحكمة ضد رئيس المحكمة العليا الحالي لما اتخذه من اجراءات فيما يتصل بعزل رئيس المحكمة العليا السابق . وفي نيسان/ابريل رفضت المحكمة العليا دعوى مجلس نقابة المحامين بانتهاك حرمة المحكمة ، ثم وافقت في حزيران/يونيه على النظر في دعوى مضادة رفعها المدعي العام على أمين مجلس نقابة المحامين . ولم ينظر بعد في دعوى الانتهاك التي رفعتها الحكومة . ويستشهد المراقبون القانونيون بتناول المحكمة العليا لدعوى مجلس نقابة المحامين بوصفه دليلا على أن المواجهة التي وقعت في عام ١٩٨٨ بين السلطة القضائية والفروع التنفيذية هي السبب وراء إحجام المحاكم عن اتخاذ مواقف معارضة للحكومة في القضايا الحساسة سياسيا .

و - التدخل التعسفي في الخصوصيات أو الاسرة أو المنزل أو المراسلات

يحمي القانون هذه الحقوق بوجه عام . ومع ذلك ، فإنه بموجب التشريعات الامنية المبينة أعلاه يجوز للشرطة أن تقوم ، دون أمر قانوني ، بدخول وتفتيش منازل الاشخاص الذين يشتبه في أنهم يهددون الامن الوطني ومصادرة ما يثبت ذلك . وبموجب هذا الحكم ، قامت الشرطة بتفتيش المنازل والمكاتب ، وصادرت الكتب والصحف ، واحتجزت الاشخاص دون أمر قانوني .

الفرع ٢ - احترام الحريات ، بما في ذلك :

أ - حرية الكلام والصحافة

رغم الاحكام الدستورية المتعلقة بحرية الكلام والصحافة ، هناك بعض التقييدات الهامة . وعلى سبيل المثال ، ينص الدستور على أنه يمكن للقانون أن يحد من حرية الكلام "حرصا على الامن ... (أو) النظام العام" . ولذا فإن تعديلات قانون الفتنة لعام ١٩٧٠ تحظر التعليق العام على القضايا "الحساسة" مثل حقوق المواطنة لغير الملايّين والوضع الخاص للملايّين في المجتمع . على أنه منذ عام ١٩٧٠ لم ترفع الحكومة إلا عددا قليلا من القضايا بموجب قانون الفتنة ، وفي آخر حادثة من هذا القبيل ، والتي وقعت في عام ١٩٨٦ ، حُكم ببراءة المتهم ، وهو رئيس مجلس نقابة المحامين .

تخضع حرية الصحافة لقيود هامة بموجب قانون دور الطباعة والنشر لعام ١٩٨٤ ، الذي يقضي بتقديم طلب سنوي الى الحكومة للحصول على تصريح للمنشورات المحلية والاجنبية . وفي كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ ، عدل البرلمان هذا القانون بحيث جعل نشر "الاخبار المغرضة" جريمة تخضع للعقاب ، ووسع سلطة الحكومة فيما يتعلق بحظر المنشورات ، ومنع معارضة المحاكم لوقف أو إلغاء تصاريح النشر . وهناك عامل معوق آخر يتمثل في أن الحكومة أو الفروع التجارية للاحزاب السياسية الرئيسية في الائتلاف الحاكم تمتلك جميع الصحف الرئيسية تقريبا علاوة على محطتي الاذاعة والتلفزيون .

وفي نفس الوقت الذي تمت فيه عمليات الاحتجاز بموجب قانون الامن الداخلي في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٧ ، ألغت الحكومة تصاريح النشر لثلاث صحف . ورغم أن جميع الصحف الثلاث استأنفت النشر في آذار/مارس ١٩٨٨ ، فإن إلغاء التصاريح ، والتعديلات التشريعية المبينة أعلاه ، أدت الى وجود نوع من الرقابة الذاتية الشديدة بين الصحفيين والمحررين في الصحف اليومية . ورغم ذلك ، فإن أحزاب المعارضة ، وجماعات العمل الاجتماعي ، وعددا كبيرا من المنشورات الخاصة توفر بانتظام تغطية تفصيلية للانشطة السياسية المعارضة وتنشر آراء تنتقد بشدة الائتلاف الحاكم وسياساته . ويتوفر نطاق كبير من المعلومات للجمهور الماليزي في الصحف والمجلات التي تنشر بجميع اللغات الرئيسية الاربع المستخدمة في ذلك البلد ، كما يتم توزيع المنشورات الاخبارية الرئيسية ، الدولية والاقليمية ، في حرية تامة .

ب - حرية الاجتماع السلمي وتكوين الجمعيات

ينص الدستور على الحق في حرية الاجتماع السلمي وتكوين الجمعيات ، ولكن هناك تقييدات كبيرة . ويمكن الحد من تلك الحقوق حرصا على الامن والنظام العام ، ويقضي قانون الشرطة لعام ١٩٦٧ بالحصول على تصاريح من الشرطة لجميع الاجتماعات العامة . وفي أعقاب أحداث الشغب الطائفية التي وقعت في عام ١٩٦٩ ، حظرت الحكومة الاجتماعات السياسية العامة كلية . ومع أن الحظر على الاجتماعات السياسية العامة لم يرفع رسميا ، فقد تمكنت أحزاب الحكومة والمعارضة من عقد ما تشير اليها بوصفها "جلسات للمناقشة" من أجل الدعاية الانتخابية أثناء الحملات السياسية . وخلال الحملات الانتخابية الثمان التي أجريت منذ آب/أغسطس ١٩٨٨ على الصعيد الوطني وعلى صعيد الانتخابات الاستثنائية الخاصة بالولايات ، قام مرشحو الحكومة والمعارضة بحملاتهم بحرية دون تدخل يذكر من الشرطة رغم وجود قانون الشرطة وغيره من التقييدات ؛ ولم تكن هناك شكاوى عامة فيما يتعلق بإنفاذ قانون الشرطة . بيد أن بعض السياسيين من جانب المعارضة شكوا سرا من أن إصدار الشرطة للتصاريح المتعلقة بتنظيم المناسبات لاجراء الحملات الانتخابية لم يكن يتم في المواعيد المناسبة على النحو المرتجى .

وهناك قوانين أخرى تحد من الحق في تكوين الجمعيات ، مثل قانون الجمعيات لعام ١٩٦٦ ، الذي يمكن للحكومة بموجبه أن ترفض تسجيل المنظمات التي تدلي بتعليقات غير مؤيدة بشأن القضايا السياسية أو القضايا العامة . كما أن التهديد الماثل بإلغاء التسجيل ، بموجب قانون الجمعيات ، من شأنه أن يعيق النشاط السياسي من جانب الجمهور أو منظمات المصالح الخاصة ، لكنه لا يحظر هذا النشاط كلية . وهناك قانون آخر يمس حرية تكوين الجمعيات وهو قانون الجامعات والكليات الجامعية ، الذي يخول الحكومة سلطة الموافقة على اتحادات الطلاب ، ويحظر على هذه الاتحادات الاشتراك في النشاط السياسي . وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ ، ألقت الشرطة القبض على ١١ شخصا في حديقة ليك غاردن كانوا يشتركون في احتجاج سلمي بإضاءة الشموع ضد عمليات الاعتقال التي وقعت في أواخر عام ١٩٨٧ . ووجهت اليهم تهمة التجمع غير المشروع بموجب قانون الشرطة ، وأسقطت التهم فيما بعد .

وللاطلاع على مناقشة حول مسألة حرية تكوين الجمعيات من حيث انطباقها على نقابات العمال ، انظر الفرع ٦ (أ) .

ج - حرية الديانة

الدين الرسمي لماليزيا هو الإسلام ، والملايّيون العرقيون ملتزمون بحكم القانون في بعض المسائل المدنية ، كالعلاقات الاسرية والمجلس التشريعي ، بالشريعة الإسلامية التي تطبقها سلطات الولايات . وثمة مؤسسة دينية إسلامية مدعومة بأموال حكومية وسياستها الرسمية هي "غرس القيم الإسلامية" في إدارة ماليزيا . بيد أن الدستور ينص على حرية الديانة كما أن الحكومة ما فتئت ترفض الموافقة على ضغوط فرض الشريعة الإسلامية فيما يتجاوز طائفة المسلمين . وتمارس الاقليات الدينية التي تضم الطوائف الكبيرة الهندوسية والبوذية والسيخ والمسيحية معتقداتها بأقل قدر ممكن من التدخل من جانب الحكومة .

ومع ذلك ، فإن هناك مزاعم مستمرة بأن بعض حكومات الولايات تسير ببطء في اعتماد تصاريح البناء لأماكن العبادة لغير المسلمين . وحددت الحكومة توزيع ترجمة شعبية للإنجيل إلى لغة الملايو كما تقيد بعض الولايات استخدام المصطلحات المسيحية باللغة الملايّية . ويسمح للديانات الاخرى بخلاف الإسلام بالتحول عن الدين ولكنه لا يلقي التشجيع ؛ أما تحول المسلم عن عقيدته فهو محرم ، ومنذ أمد طويل ، في بعض الولايات ويعارض بشدة في أجزاء أخرى من البلاد . وكانت مواقف الحكومة إزاء المسائل الدينية واضحة في اعتقالات تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٧ بموجب قانون الامن الداخلي عندما احتجز عدد من المدرسين والناشطين المسلمين والمسيحيين .

وفي تطور يؤثر في حق الآباء في تدريس الدين لأطفالهم ، أجازت ولاية سيلانغور مشروع قرار في آب/أغسطس ١٩٨٩ يسمح للأحداث بالتحول إلى الإسلام بدون موافقة الآباء . وبالرغم من أن هذا التشريع لم ينفذ بعد ويمكن رفضه في وقت لاحق ، فإن اجازته في مجلس ولاية سيلانغور سبّب امتعاضا بين الأقليات غير المسلمة في ماليزيا .

د - حرية التنقل داخل البلاد والسفر إلى الخارج والهجرة وإعادة التوطين

لا تقيد الحكومة بوجه عام حق الأفراد في السفر داخل البلاد والعيش والعمل أينما يشاءون ولكنها تضع بالفعل قيودا كبيرة على تنقل وأنشطة بعض المحتجزين بموجب قانون الأمن الداخلي بعد الافراج عنهم من الحبس . وبحلول حزيران/يونيه ١٩٨٩ رفعت القيود عن جميع من سبق احتجازهم في تشرين الأول/اكتوبر بموجب قانون الأمن الداخلي . كما لا توجد قيود على الهجرة . وحيث أنه لا يعرف بوجود مهاجرين ماليزيين في البلدان الأخرى ، فإنه لا توجد مشكلة إعادة توطين ، وهناك بعض الحالات لمواطنين ماليزيين رفض منحهم جوازات سفر لأسباب أمنية ، ولكن الماليزيين يتمتعون بوجه عام بحرية السفر إلى الخارج . وهناك قيود على سفر الماليزيين إلى إسرائيل وجنوب افريقيا وكوبا والصين وفييت نام وكوريا الشمالية .

ووفرت ماليزيا أول لجوء إلى أكثر من ٠٠٠ ٢٥٠ لاجيء فييتنامي منذ عام ١٩٧٥ . كما تعاونت تعاونا وثيقا مع المنظمات الدولية وبلدان إعادة الاستيطان في تيسير نقل اللاجئين في النهاية إلى بلدان ثالثة .

وفي حزيران/يونيه ١٩٨٩ رأست ماليزيا المؤتمر الدولي الثاني المعني بلاجئي الهند الصينية . وفي المؤتمر وافقت بلدان إعادة الاستيطان وبلدان اللجوء الأول على وضع خطة عمل شاملة لمنح اللجوء وإعادة الاستيطان إلى ملتمسي اللجوء من الهند الصينية . ويجري فحص حالات لاجئي القوارب الذين وصلوا إلى ماليزيا بعد تاريخ ١٤ آذار/مارس ١٩٨٩ ، ولا يستحق اللجوء الأول وإعادة الاستيطان إلاّ من يتقرر أنهم لاجئون حقيقيون . وبدأ الماليزيون في فحص حالات لاجئي القوارب في ٢٨ آب/أغسطس . وحتى منتصف تشرين الثاني/نوفمبر لم تتخذ أية قرارات تتعلق بمنحهم مركز اللاجئين .

وظل المعدل السنوي لوصول لاجئي القوارب الفييتناميين إلى ماليزيا مرتفعا بالمقارنة بمنتصف الثمانينات : وصل نحو ٠٠٠ ١٧ لاجئ خلال العام المنتهي في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ . ولم تلحق أنشطة التوطين بمعدلات الوصول وزاد عدد سكان المخيمات إلى ٠٠٠ ٢١ نسمة مما أدى إلى شدة الازدحام في مخيم بولاو بيدونغ الرئيسي

ومظاهر القلق بين عاملي الاعانة على صحة ملتمسي اللجوء . ومنعت المعارضة المحلية للوجود الفييتنامي من التوسع في مرافق المخيم . ولم تتابع الحكومة تنفيذ إعلانها الصادر في عام ١٩٨١ بأنها ستغلق مخيم بولاو بيدونغ خلال العام المذكور .

وبالرغم من الالتزامات التي قطعتها الحكومة على نفسها في المؤتمر الدولي المعني باللاجئين من الهند الصينية ، فإنها بدأت تقوم بصورة متقطعة برفض منح اللجوء الاول إلى لاجئي القوارب اعتبارا من أواخر أيار/مايو بزعم أنها لا تستطيع قبول القادمين بالقوارب إلى أجل غير مسمى بدون ضمانات معينة بأنهم سيرحلون جميعا عن ماليزيا في النهاية . ويذكر مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين بأنه أُبعد ما يبلغ مجموعه ٤٧٠ ٣ نسمة حتى نهاية تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٩ . وفي معظم الحالات قام الماليزيون بإصلاح القوارب وتموينها من جديد قبل إعادتها إلى البحر . وسمح لكل هذه القوارب بالرسو لدى وصولها إلى اندونيسيا . بيد أن التقارير أوردت حدوث حالة وفاة عندما انقلب أحد هذه القوارب أثناء جره إلى البحر ، كما توفي أربعة أشخاص (منهم إمرأة حامل) من الجفاف نتيجة إبعادهم .

الفرع ٣ - <u>احترام الحقوق السياسية : حق المواطنين في تغيير حكومتهم</u>

يقوم النظام البرلماني لماليزيا على النموذج البريطاني . ويكون رئيس الوزراء والوزراء مسؤولين أمام البرلمان الذي اختيروا منه . وتجري الانتخابات البرلمانية الوطنية ، التي يتطلب الدستور إجراءها مرة على الاقل كل خمس سنوات ، بصورة منتظمة منذ الاستقلال في عام ١٩٥٧ وتضم مرشحين للمعارضة يتنافسون بنشاط على المقاعد البرلمانية . وهناك بالاضافة إلى ذلك ، الانتخابات العادية للولاية والاحزاب المتعددة المحلية ويرى معظم المراقبين أن الانتخابات الماليزية حرة عادلة بوجه عام تدلي الاصوات فيها بسرية وتسجل بدقة . وفاز المرشحون المعارضون في عدة انتخابات فرعية كان التنافس فيها حامي الوطيس في آب/أغسطس ١٩٨٨ وحزيران/يونيه ١٩٨٩ . ومع ذلك كانت هناك ادعاءات في عدد من الانتخابات الفرعية التي أجريت في العام الماضي بأن مؤيدي الحكومة حاولوا تخويف الناخبين .

ومن خلال المنظمة الوطنية للملايّين المتحدين ، يسيطر الملايّيون على ائتلاف الجبهة الوطنية الحاكم المؤلف من الاحزاب القائمة على العرق والتي تسيطر على البرلمان منذ الاستقلال .

ويشغل غير الملايّين عددا من المناصب الوزارية . وفي آب/أغسطس ١٩٨٦ فازت الجبهة الوطنية بـ ١٤٨ مقعدا من مقاعد مجلس النواب البالغ عددها ١٧٧ مقعدا . وبالرغم من أن المعارضة تنتقد بانتظام السياسات الحكومية داخل البرلمان وخارجه ، فإن آراء الحكومة تنتصر عامة . ومنذ عام ١٩٥٧ حدث انتقال سلمي للسلطة ثلاث مرات في منصب رئيس الوزراء . وما فتئت أحزاب المعارضة ، مثل حزب ماليزيا الاسلامي ، تفوز من وقت لآخر بالسيطرة على حكومات الولايات . وسيطرت أحزاب غير الملايّين على حكومات الولايات أيضا ، على سبيل المثال فإن الحزب الحاكم في ولاية بينانغ الهامة يقوم إلى حد كبير على قاعدة صينية ، كما يحكم في صباح حاليا حزب ذو أغلبية مسيحية ساحقة .

وسجل في تموز/يوليه ١٩٨٩ حزب سياسي مالايّي جديد باسم سيمانغات ٤٦ (روح ٤٦) . ويسيطر على هذا الحزب القادة السابقون للمنظمة الوطنية للملايّين المتحدين الذين نافسوا رئيس الوزراء مهاتير على قيادة المنظمة وخسروا . كما كان هناك تحرك ما في اتجاه ائتلاف معارض بقيادة سيمانغات ٤٦ لمنافسة الائتلاف الحاكم في الانتخابات العامة القادمة التي يجب أن تجرى قبل تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩١ . ويشن الحزب الجديد والائتلاف غير الرسمي حملة نشيطة في سلسلة من الانتخابات الفرعية على المستوى الوطني ومستوى الولايات منذ آب/أغسطس ١٩٨٨ حيث فاز مرتين وخسر في المرات الست الأخرى .

ومن بين الأشخاص الذين احتجزوا في تشرين الأول/اكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ ، كان هناك ١١ عضوا منهم ١٠ أعضاء من أحزاب المعارضة وعضو واحد من الائتلاف الحكومي . وبعد الافراج عنهم ، استعادوا جميعا مقاعدهم البرلمانية ومواقعهم في الزعامة الحزبية . ولا يزال زعيم المعارضة والمحتجز السابق ليم كيت سيانغ ينتقد سياسة الحكومة ويتحدى الحكومة بصورة مباشرة في الدورات البرلمانية أيضا منذ إطلاق سراحه .

الفرع ٤ - <u>موقف الحكومة إزاء التحقيق على المستويين الدولي وغير الحكومي في الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان</u>

<u>ترفض الحكومة نقد المنظمات الدولية لحقوق الإنسان والحكومات الأجنبية لسجلها المتعلق بحقوق الإنسان . وذكر رئيس الوزراء مهاتير ، في خطاب ألقاه في قمة حركة عدم الانحياز المعقودة في أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ ، أن البلدان النامية لا تستطيع ممارسة "شعار الديمقراطية وحقوق الإنسان" التحرري الغربي على حساب احتياجات الإنسان</u>

الاساسية كالطعام والمأوى والمدارس . وينتقد المسؤولون الماليزيون الجماعات المحلية بسبب "تعاونها" مع المنظمات الدولية لحقوق الإنسان في دراساتها عن حالة حقوق الإنسان . ومع ذلك قام ممثلون من المنظمات الدولية لحقوق الإنسان بزيارة ماليزيا والسفر فيها وتمكنوا من الاجتماع ببعض المسؤولين الحكوميين المتصلين بالموضوع . وفي عام ١٩٨٩ اجتمع ممثلون للجنة حقوق الإنسان في نقابة المحامين بمدينة نيويورك بالمدعي العام ومسؤولين حكوميين آخرين . وفي عام ١٩٨٨ سمحت الحكومة لوفود من لجنة الصليب الاحمر الدولية ولجنة حقوق الإنسان التابعة للاتحاد البرلماني الدولي بالاجتماع بالمحتجزين بموجب قانون الأمن الداخلي وكذلك بالمسؤولين الحكوميين . واجتمع مسؤولون من حكومات أجنبية في ماليزيا مع نظرائهم الماليزيين لمناقشة حقوق الإنسان .

وفي آب/أغسطس ١٩٨٩ تقدمت مجموعة من الشخصيات الماليزية البارزة ، تضم اثنين من رؤساء الوزراء السابقين ، بطلب لمسجل الجمعيات لتأسيس جمعية وطنية لحقوق الإنسان . ولم يصدر المسجل حتى نهاية العام قراره بشأن الطلب بالرغم من أن نائب رئيس الوزراء أعلن في كانون الأول/ديسمبر بأن الحكومة لن تمانع . وبالاضافة إلى ذلك يخصص عدد من المنظمات ، بما فيها مجلس نقابة المحامين وشتى جماعات المصالح العامة بعض الوقت لأنشطة حقوق الإنسان . وتجيز الحكومة أنشطة هذه المنظمات ولكنها نادرا ما ترد على استفساراتها أو على ما تصدره أحيانا من بيانات صحفية . ولم تنضم الحكومة إلى أي من العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان وهي مقتنعة بوجه عام بأن هذه المسائل من الأمور الداخلية .

الفرع ٥ - التمييز على أساس العنصر أو نوع الجنس أو الدين أو اللغة أو المركز الاجتماعي

تنفذ الحكومة على نطاق شاسع برامج تستهدف تقوية الوضع الاقتصادي للأغلبية العرقية من الملايّين الذين لا يزالون ، في المتوسط ، أفقر من الماليزيين الآخرين . وتحد هذه البرامج والسياسات الحكومية ، بدرجات مختلفة ، من الفرص أمام غير الملايّين في التعليم العالي والوظائف الحكومية وأذون وتراخيص الأعمال التجارية وملكية منازل الاسر الجديدة .

ولقيت مسألة الاهالي الاصليين في ماليزيا اهتماما متزايدا في عام ١٩٨٩ . وانصب تركيز هذا الاهتمام على تأثير جمع الاخشاب على الاهالي الاصليين في ولاية سروواك

بشرق ماليزيا . وفيما بين تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الثاني/يناير ١٩٨٩ اعتقل ١٢٨ شخصا من أفراد جماعة بينان شبه البدوية في سروواك واتهمت بالإشغال غير القانوني للطرق والكباري في مناطق جمع الاخشاب واعتقل ١١٧ فردا آخرين من جماعة بينان بموجب قانون الولاية الخاص بالحراجة في شهر أيلول/سبتمبر لقيامهم أيضا بإشغال الطرق في مناطق جمع الاخشاب . وفي حين لم يقدم المتظاهرون البينانيون للمحاكمة حتى الآن ، أسقط الادعاء تهما مماثلة موجهة ضد جماعة أخرى من الاهالي الاصليين - ٤٣ من الكايانيين - في نيسان/ابريل .

ولا توجد قوانين أو قواعد تقيد حقوق المرأة السياسية والاقتصادية . ويتكيف مركز المرأة في المجتمع حسب التقاليد الثقافية والدينية للجماعات العرقية الرئيسية في البلاد . وبانبعاث التقوى الاسلامية فيما بين الملايّين بوجه عام ، نزعت كثير من النساء الملايّيات في السنوات الأخيرة الى الانسجام الوثيق مع الاحكام القرآنية المتعلقة بأدوار المرأة والجماعات النسائية نشيطة في كلا القطاعين الحكومي والخاص . وهناك مؤسستان هامتان تشرفان على حقوق المرأة هما المجلس الاستشاري الوطني لادماج المرأة في التنمية بمكتب رئيس الوزراء والمجلس الوطني للمنظمات النسائية .

وأدى العنف المرتكب ضد المرأة بما فيه ضرب الزوجات الى اتخاذ عدد من الخطوات . وتشير الاحصاءات الحكومية الى زيادة حالات العنف المبلغ عنها من ٢٧٩ حالة عام ١٩٨٢ الى ٩٠٠ حالة عام ١٩٨٨ . ولا توجد في الوقت الحاضر قوانين تتعلق بالعنف المنزلي . ويحكم في قضايا ضرب الزوجات أو إساءة معاملة الأطفال بموجب أحكام الاعتداء الجسماني الواردة في القانون الجنائي والتي يعاقب عليها بجزاءات بالسجن لمدة تتراوح بين ٣ أشهر وسنة و/أو بغرامات تصل الى ٧٥٠ دولارا . وتقوم منظمة مساعدة المرأة بإدارة مأوى للزوجات المضروبات ، كما قامت عدة جماعات نسائية بتزعم جهد ناجح في نيسان/ابريل لتشديد القوانين على الاغتصاب بإصدار أحكام بالسجن لمدد لا تقل عن خمس سنوات (بحد أقصى ٢٠ سنة) والسماح بفرض غرامات و/أو بالجلد . كما بدأت منظمات حقوق المرأة في الترويج لإصدار تشريع جديد يحد من العنف المنزلي ضد المرأة والطفل ؛ وشكل فريق مشترك بين الوكالات تنسقه وزارة الرعاية الاجتماعية لصياغة هذا التشريع .

الفرع ٦ - حقوق العمال

أ - حق تكوين الجمعيات

بحكم قانون نقابات العمال لعام ١٩٥٩ وقانون العلاقات الصناعية لعام ١٩٦٧ حق العمال في الاشتراك في نشاط النقابات العمالية . ويجوز للنقابات تنظيم أماكن العمل والمساومة الجماعية مع صاحب العمل ، وتكوين الاتحادات ، والاشتراك في المنظمات الدولية . ويمنع قانون العلاقات الصناعية بالتحديد أي شخص من إعاقة أي عامل أو كبحه أو إجباره في ممارسته لحق تكوين الأنشطة النقابية القانونية أو الاشتراك فيها .

ويضع قانون نقابات العمال الذي ينفذه المدير العام لنقابات العمال (سابقا سجل نقابات العمال) قواعد تنظيم النقابات ، والاعتراف بها في مكان العمل ، ومحتويات دساتيرها ، وانتخاب أعضاء مكاتبها وشروط الابلاغ المالي لها . ويقصر تعريف القانون للنقابة العمالية على قيامها بتمثيل العاملين في "حرفة أو مهنة أو صناعة معينة أو في أي حِرَف أو مِهَن أو صناعات متماثلة" بما يخالف المبادئ التوجيهية الصادرة عن اللجنة المعنية بحرية تكوين الجمعيات والتابعة لمنظمة العمل الدولية .

ويجوز للمدير العام لنقابات العمال أن يرفض تسجيل أي نقابة عمالية لأسباب متنوعة كما أن لديه ، في بعض الظروف ، سلطة سحب تسجيل أي نقابة عمالية . وأي نقابة يُرفض تسجيلها أو يُسحب أو يُلغى تعتبر رابطة غير قانونية .

وما فتئت صناعة المكونات الالكترونية الماليزية التي تسيطر عليها شركات أمريكية ويابانية موضع تركيز للجهود التنظيمية النقابية غير الناجحة منذ أواخر السبعينات ، وما فتئت الحكومة تستخدم شتى سلطاتها لمنع نقابة للعاملين في هذه الصناعة بخلاف الاتحادات "الداخلية" بدون استثناء . وفي آب/اغسطس ١٩٨٩ ، رفض المدير العام لنقابات العمال تسجيل النقابة الوطنية لعمال الالكترونيات على أساس أنها غير مستوفية لتعريف "النقابة العمالية" الوارد في قانون نقابات العمال لأن أعضاءها يعملون في الصناعات الكهربائية والالكترونية التي قرر وزير العمل أنها صناعات مختلفة . وذكر القادة النقابيون أنهم يسعون الى تمثيل العاملين في الصناعات الالكترونية وحدهم . وقد وجهت منظمة العمل الدولية مرارا النقد الى الحكومة لعدم تقيدها باتفاقية منظمة العمل الدولية ٩٨ (الحق في التنظيم والمساومة الجماعية) .

ويعتقد بعض نقاد سياسة الحكومة تجاه نقابات العمال ، ولا سيما الاتحاد الامريكي للعمل ومجلس المنظمات الصناعية والمراقبة الآسيوية ، إن اعتقال ف. دافيد بموجب قانون الامن الداخلي في الاجراءات الصارمة التي نفذتها الحكومة في أواخر عام ١٩٨٧ (انظر الفرع ا - د أعلاه) يظهر هشاشة القيادات العمالية أمام الضغوط الحكومية التي يؤكد النقاد أنها تعوق قيامهم بالانشطة النقابية المشروعة . وقد صرح السيد دافيد علنا بأن استجوابه أثناء احتجازه لم يتصل إلا بصورة هامشية بدوره في مجلس نقابات العمال الماليزية واتحاد عمال النقل . وهو مستمر في العمل أمينا عاما لمجلس نقابات العمال الماليزية وقام بحملة ناجحة لإعادة انتخابه لهذا المنصب في كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ وسمح له بالسفر الى الخارج لحضور اجتماعات نقابات العمال .

ويجوز لاتحادات نقابات العمل أن تشمل فقط حرفة أو صناعة واحدة أو حرفا أو صناعات متماثلة . والاتحادات العمالية الوحيدة المسجلة حاليا هي اتحاد للعاملين الحكوميين ، واتحاد للمدرسين واتحاد لنقابات عمال النسيج والملابس على مستوى الولايات . كما أن مجلس نقابات العمال الماليزية مسجل باعتباره جمعية بموجب قانون الجمعيات (وليس بموجب قانون نقابات العمال) . وقد رفضت المحاولات السابقة للمجلس للتسجيل كاتحاد لنقابات العمال بموجب قانون نقابات العمال وذلك بسبب ضمه لعدد كبير من الاعضاء . بيد أن البرلمان وافق في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ على تشريع يمنح المجلس نفس المركز والحقوق التي تتمتع بها نقابات العمال الماليزية بالرغم من بقائه بصفة جمعية .

وفي كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ كانت هناك ٣٩٢ نقابة منفصلة في ماليزيا تضم أعضاء يبلغ عددهم ٦٢٦ ٦١٦ عضوا (١٠,٤ في المائة من مجموع العمالة) .

والنقابات مستقلة عن كل من الحكومة والاحزاب السياسية . وفي حين لا يسمح للنقابات بالاشتراك في الانشطة السياسية ، فقد خدم في البرلمان عدد من الزعماء النقابيين على حدة (ف. دافيد ، السكرتير العام لمجلس نقابات العمال الماليزية ، هو حاليا عضو في البرلمان عن حزب معارض) كما أن بعض أعضاء النقابة ينتمون على حدة الى أحزاب سياسية . ولنقابات العمال الماليزية حرية الارتباط بالامانات العمالية الدولية المناسبة ، وينهض عدد من الزعماء العماليين الماليزيين بأدوار رئيسية في الشؤون العمالية الدولية . ويرتبط مجلس نقابات العمال الماليزية بالاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة . والامين العام للنقابة الوطني لعمال الزراعة هو رئيس الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة ، كما يشارك الامين العام لمجلس نقابات العمال الماليزية بنشاط في مجلس ادارة منظمة العمل الدولية .

وبالرغم من أن الاضرابات مشروعة وتحدث بالفعل بين الفينة والاخرى ، فإن النقاد يزعمون بأن هذا الحق مقيد بشدة من الناحية العملية . ويشترط قانون العلاقات الصناعية لعام ١٩٦٧ أن تقوم الاحزاب بإخطار وزارة العمل بوجود النزاع قبل اتخاذ أي اجراء . واذا فشلت المصالحة الحكومية الى تحقيق تسوية تكون للوزير السلطة لإحالة النزاع الى المحكمة الصناعية ، الأمر الذي يصبح بالفعل تحكيما الزاميا ، ويحظر الاضراب أثناء عرض النزاع على المحكمة الصناعية ، ولا يمكن الطعن في الحكم الذي تصدره المحكمة الصناعية . بيد أن أحكام المحكمة الصناعية هي الاستثناء وليست القاعدة حيث أنها لا تمثل سوى نحو ١٨,٥ في المائة من جميع الاتفاقات الجماعية المحالة الى المحكمة الصناعية في عام ١٩٨٨ . أما الاتفاقات المتبقية فقد تم التوصل اليها من خلال المساومة بين الادارة والعمال .

ب - الحق في التنظيم والمساومة الجماعية

المساومة الجماعية هي القاعدة في الصناعات الماليزية التي يكون العمال فيها منظمين . ويسعى نظام المصالحة والتحكيم في ماليزيا الى تعزيز التفاوض وتسوية القضايا بدون اضرابات .

وفي شكوى مقدمة الى منظمة العمل الدولية زعم مجلس نقابات العمال الماليزية أن تعديلات عام ١٩٨٠ تتضمن أحكاما مانعة قمعية مناوئة للنقابات تفتت الحقوق الاساسية للعمال وتقيد الأنشطة النقابية وتؤدي الى تدخل أصحاب الاعمال والحكومة في الادارة الداخلية للنقابات . وفي عام ١٩٨٣ حثت منظمة العمل الدولية الحكومة الماليزية على تعديل هذه القوانين من جديد لكي تصبح متفقة مع اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن الحق في التنظيم والمساومة الجماعية . وبالرغم من التعديلات اللاحقة فإن مجلس نقابات العمال الماليزية لا يزال يؤمن بأن قانون العمل قاصر وفقا لمعايير منظمة العمل الدولية . كما يؤمن كثير من الزعماء العماليين بأن انشاء المحكمة الصناعية لمعالجة المنازعات الصناعية زاد من إضعاف حقوقهم في المساومة الجماعية .

ومستويات العمل في مناطق التجارة الحرة هي نفس المستويات المطبقة في باقي ماليزيا . وينضم العاملين في كثير من الشركات الموجودة في مناطق التجارة الحرة الى نقابات ولا سيما في مصانع النسيج والمنتجات الكهربائية . والمشاريع التي تمنح مركز "رائد" (سواء كانت في منطقة تجارة حرة أو لم تكن) تحمي من المطالب النقابية بالنسبة لشروط الاستخدام التي تتجاوز الشروط المحددة في قانون الاستخدام لعام ١٩٥٥ أثناء فترة تمتعها بمركز "رائد" (عادة ٥ سنوات) . ولا ينطبق هذا القيد على الأجور والاستحقاقات التي لا يشملها قانون الاستخدام (انظر الفرع ٦ - هـ أدناه) .

ج - منع العمل القسري أو الالزامي

ماليزيا طرف في الاتفاقية ١٠٥ لمنظمة العمل الدولية التي تحظر العمل القسري أو الالزامي ولديها جزاءات قانونية فعالة ضد هذه المخالفات . وانتقدت منظمة العمل الدولية ماليزيا لقيامها بتشغيل السجناء والمحتجزين بموجب قانون الأمن الداخلي . وتدافع ماليزيا عن هذه الممارسة باعتبار أنها جزء من برنامجها لتأهيل السجناء .

د - الحد الأدنى لسن استخدام الأطفال

استخدام الأطفال يغطيه قانون (استخدام) الأطفال وصغار السن لعام ١٩٦٦ الذي ينص على عدم جواز تشغيل أي طفل تحت سن ١٤ سنة في أي عمل باستثناء الأعمال الخفيفة في المشاريع الأسرية ، أو وسائل الترفيه العامة ، أو الأعمال التي تؤدى لحساب الحكومة في مدرسة أو مؤسسة تدريبية أو الاستخدام بصفة صبي متدرب معتمد . ومن غير القانوني تشغيل الأطفال أكثر من ٦ ساعات يوميا أو أكثر من ٦ أيام اسبوعيا ، أو ليلا . وينفذ هذا القانون بفعالية عن طريق الحملات التفتيشية الدورية التي تقوم بها وزارة العمل .

هـ - ظروف العمل المقبولة

تعد الأجور الماليزية مرتفعة نسبيا في اطار مستوى التصنيع فيها وأعلى من الأجور في جميع البلدان المجاورة عدا سنغافورة . ويحدد قانون الاستخدام لعام ١٩٥٥ ساعات العمل بما لا يتجاوز ٨ ساعات يوميا أو ٤٤ ساعة اسبوعيا (٥ ١/٢ يوم) ، ويحدد أجور العمل الاضافي عن الساعات الزائدة على الوقت المقرر ، ويقرر العطلات العامة والاجازة السنوية ، والاجازة المرضية ، وبدلات الحضانة للعاملات . وتتكافئ معظم هذه الأحكام على الأقل مع المستويات الموجودة في البلدان الصناعية . والمستويات الدنيا للصحة والسلامة المهنيتين محددة بموجب القانون وتنفذها وحدة تابعة لوزارة العمل . وينص على استحقاقات ترك الخدمة في اطار قواعد الاستخدام (استحقاقات ترك الخدمة وانهائها) لعام ١٩٨٠ . ويشترط قانون صندوق ادخار الموظفين لعام ١٩٥١ اشتراك أصحاب الأعمال والعمال في برنامج تقاعد كامل التمويل . وما يقرب من ٩٠ في المائة من العاملين يغطيهم صندوق ادخار الموظفين أو خطة المعاشات التقاعدية الحكومية للعاملين الحكوميين . أما قانون تعويض العمال لعام ١٩٥٢ وقانون الضمان الاجتماعي فينصان على استحقاقات العجز وتعويض العمال .

ولا يوجد تشريع وطني للحد الأدنى للأجور ولكن بعض فئات العمال تشملها قوانين الحد الأدنى للأجور : كتبة محلات القطاعي وموظفي الفنادق والمطاعم وعمال دور السينما

وفئات قليلة أخرى ، بمجموع يبلغ حوالي ٠٠٠ ١٤٠ عامل . وتوفر الأجور الماليزية ، بالمقاييس المحلية وحساب مختلف استحقاقات العمل التي يتلقاها معظم العمال ، مستويات معيشية معقولة للعاملين وأسرهم . ويبلغ الحد الأدنى الفعلي لأجر العامل غير الماهر في المناطق الحضرية حوالي ٩٠ دولارا في الشهر . أما أعمال المزارع فتبخر ، على نحو متزايد ، بواسطة عمال المقاولين ، ومنهم أعداد كبيرة من المهاجرين غير القانونيين من اندونيسيا مما يرجع جزئيا الى عدم رغبة الماليزيين في مثل هذا العمل . وغالبا ما تكون ظروف العمل لعمال المقاولين أقل بكثير من ظروف عمال المزارع المستخدمين بصورة مباشرة والذين ينتمي كثير منهم الى النقابة الوطنية لعمال المزارع . وبالاضافة الى ذلك ، فإن كثيرا من العمال المهاجرين ، ولا سيما غير القانونيين منهم ، قد لا يمكنهم الاستفادة من النظام الماليزي لمحاكم العمل . وفي عام ١٩٨٩ تحركت الحكومة لإضفاء الشرعية على أعداد كبيرة من العمال المهاجرين غير القانونيين ، من منطلق جزئي يتعلق بمنع استغلالهم على الاقل ، وذلك بمنح ٠٠٠ ٢٩٠ ترخيص عمل الى عمال المزارع الإندونيسيين في شهر آب/اغسطس .

- - - - -